

دور الجيش في حماية الثورة و في برنامج نهضة مصر

1- المادة 180 في دستورنا الجديد

الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي مؤسسة وطنية ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وتأمين حدودها وحماية الدستور والنظام الديمقراطي، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

2- يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المسؤولية الإدارية و التنفيذية للقوات المسلحة و التنسيق بين إدارات الجيش المختلفة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للقوات المسلحة

ويعمل علي تحقيق الاكتفاء الذاتي التمويلي والعسكري للجيش و يساهم في خطة التنمية وبناء البنية الأساسية وتنفيذ المشروعات الوطنية العملاقة وتعمير الصحراء وبناء قاعدة وطنية للصناعات الثقيلة.

3- المادة 150 في دستورنا الجديد

وزير الدفاع هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. يرشح المجلس الأعلى للقوات المسلحة 3 أسماء من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمنصب وزير الدفاع، و يعين رئيس الجمهورية أحدهم وزيرا للدفاع ويرنس وزير الدفاع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ويحق لرئيس الجمهورية إقالته.

4- مدة عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة 5 سنوات ولا يجوز تجديدها إلا مرة واحدة. ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة وعضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

5- لا يجوز لرئيس الجمهورية إتخاذ قرار الحرب إلا بالتنسيق وبتفويض من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب، ولا يجوز لرئيس الجمهورية التوقيع على اتفاقيات للدفاع المشترك أو إبرام صفقات شراء اسلحة إلا بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ولا يجوز للقوات المسلحة الإشتراك في مناورات مشتركة مع قوات أجنبية إلا بموافقة رئيس الجمهورية.

6- أنشاء الجيش الأخضر للاستفادة من الطاقة البشرية الهائلة في تنفيذ مشروع نهضة مصر والمساهمة في المشروعات الوطنية العملاقة لشق الطرق وعمل خطوط السكك الحديدية وتعمير الصحراء وبرامج الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ويساهم الجيش الأخضر في محو أمية المجندين ورفع المستوى التقني و الحرفي للمجندين.

7 - تشكل لجنة الدفاع القومي من 5 أعضاء من مجلس الشعب يوافق عليهم المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمراجعة ميزانية الجيش بالتفصيل في سرية تامة ويعرض التقرير على وزير الدفاع ورئيس الجمهورية لإجراء التصحيحات اللازمة إن وجدت .ولا تناقش الميزانية في مجلس الشعب إلا كبند واحد في ميزانية الدولة.

8- تشكل لجنة في مجلس الشورى (في دوره الجديد كسلطة تخطيطية) يكون 75% منها من أعضاء سابقين في القوات المسلحة وخبراء عسكريين لوضع رؤية مستقبلية وخطة استراتيجية بعيدة المدى (10-15 سنة) للقوات المسلحة لتحقيق اكتفاء ذاتي عسكري في الأمداد و التسليح، والتحول من الكم إلى الكيف وبرامج البحث و التطوير ولرسم الخطة التفصيلية لدور القوات المسلحة في التنمية وبرنامج نهضة مصر القرن 21.

=====

توضيح: كيف يحمي الجيش الدستور و النظام الديمقراطي؟

1- مثال 1: رفض رئيس الجمهورية مطالب مجلس الشعب، وبدأت السلطة التنفيذية في التعدي على أعضاء مجلس الشعب و إرهاب المؤسسات القضائية وتعطيل الدستور وشل الحياة الديمقراطية. هنا يجب أن يتدخل الجيش لإقالة رئيس الجمهورية إلى أن يتم انتخاب حكومة جديدة في مدة محددة لا تزيد عن شهرين مثلاً.

2- مثال 2: تشكلت الحكومة من أعضاء حزب الأغلبية مما خلق جو من الطواغ و الفساد نتيجة تحالف السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية. وسيؤدي ذلك إلى استنساخ حزب وطني، فقام الشعب بثورة أخرى وحدث إضراب عام وعصيان مدني. هنا لابد للجيش أن يتدخل إلى أن يتم عمل انتخابات جديدة لمجلس الشعب ولرئاسة الجمهورية.